14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
أحمد محمد الحبيشي
Ahmedalhobishi@Gmail.com

تصدر عن مؤسسة 14أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر -عدن - الجمهورية اليمنية
تأسست في عدن بتاريخ 19يناير 1968م

الخميس 27 يناير 2011 م - الموافق 23 صفر 1432 هـ - العدد 15066 - السنة الثالثة والأربعون - رقم الإيداع 2

ميزان الكلام

الخبرة هي المشط الذي تعطيك إياه الحياة .. عندما تكون قد فقدت شعرك

نظمها مستشفى الوحدة بعدن

ندوة حول تغذية الأطفال والأمهات الحوامل

عدن/ذكرى جوهر:

نظم مستشفى الوحدة التعليمي العام بعدن أمس الندوة العلمية الثانية في مجال تغذية الأطفال والأمهات الحوامل بالتعاون مع شركة نستله.

الندوة التي شارك فيها مائة وعشرون طبيباً من المستشفيات والمجمعات الحكومية في عدد من محافظات الجمهورية وقفت أمام أربع أوراق علمية ذات صلة بالتغذية منها تغذية الأم الحامل وتأثيرات الأملاح والفيتامينات على الأم الحامل والجنين والغذاء التكميلي للطفل ومعالجة الاسهالات لدى الأطفال وحالات السمنة عند أطفال مدارس محافظة عدن للأعمار من 6 سنوات حتى 16سنة.

وتهدف الندوة إلى إكساب الأطباء الاختصاصيين في القطاع الصحي المعارف والمهارات العلمية السليمة للتعامل مع الأطفال والأمهات الحوامل وطرق الإرشاد الغذائي السليم لهم.

وفي افتتاح الندوة أكد الأخوان القائم بأعمال مدير عام مكتب الصحة بمحافظة عدن مدير عام مستشفى الوحدة الدكتور محمد سالم باعزب وممثل الشركة الداعمة الدكتور محمد بشير أهمية الأوراق المقدمة عن تغذية الأطفال بهدف خلق جيل صحيح وخال من الأمراض.. مشيرين إلى أن ذلك يأتي في إطار دعم البحث العلمي وتشجيع الدراسات الصحية بغية تحسين الخدمات الصحية.. مطالبين المشاركين بضرورة الاستفادة من مخرجات الندوة وعناوينها العلمية وعكسها على صعيد الواقع العملي.

المعارضة بين «الفوضى الخلاقة» و «الفوضى الخراطة»

الشيء الذي يؤسف له ذلك الإصرار الغريب للقاء المشترك في تحويل الوطن إلى بقعة صراع يصعب احتواؤه.. صراع لن يصب في مصلحة الوطن أو المواطن ،ولا حتى تلك الأحزاب بمكوناتها وشخوصها. إنهم لا يدركون حين يؤججون الشارع اليمني ويدفعونه إلى التخريب والفوضى أن النتائج لا محالة ستؤدي إلى تغييب كل مقومات السلام وركائز الاستقرار الذي ننعم به.. هم يريدونها «فوضى خلاقة» فيما الحقيقة أنهم يسعون إلى الانفجار العظيم الذي لا يبقي ولا يذر لأن الفوضى لا يمكن تأويلها إلى خلاقة وغير خلاقة فمصطلح الفوضى دوماً مجرد من أي معان أخرى ذات علاقة بالسلم والأمن الاجتماعي.

مراد القدسي

فهي فوضى منظمة تعتمد على العنف والتخريب بكونها تمثل أحد المفاتيح التي أنتجها العقل الاستعماري الحديث في التعامل مع العالم العربي ،وتذهب إلى اعتبار الاستقرار في العالم العربي عائقاً أساسياً أمام مصالحها ،حيث تنادي هذه النظرية إلى استخدام القوة والتخريب لإحداث التمزق في أوساط المجتمعات وتبني سياسة التهديد بالقوة التي لا شك في أنها تنتهي إلى تحقيق الهدف الأسمى بالنسبة لها وهو تفجير الأمن الداخلي للمجتمعات العربية ،كما تسعى إلى تأجيج مشاعر المناطقية والطائفية وتوظيفها في خلق الفوضى العارمة التي تنتهي كما قلنا إلى الاقتتال والتفتت لكل مكونات المجتمع وخير مثال على ذلك كل ما يجري اليوم من حولنا في عدة أقطار عربية شقيقة من أعمال عنف وشغب وقتل (مع احترامنا طبعاً لثورة الأحرار في تونس)،وتمزيق لدول إلى كيانات صغيرة يسهل ابتلاعها الواحدة تلو الأخرى.

المشكلة في هذه الأحزاب أنها لم تستطع الارتقاء ببرامجها إلى الواقع الديمقراطي الذي يعيشه مجتمعنا اليمني، بل ظلت معارضة تنام بشكل عرضي على الشارع السياسي دون صحوة ..وارتضت لنفسها أن تظل منتجة للفوضى بل وأداة هدامة تنتشي كلما حققت نجاحاً في إشعال الفتن وإضرام الحرائق.

حقيقة يؤسفنا أن يكون حديثنا عن تلك الأحزاب بهكذا عبارات ولكن ما السبيل في الارتقاء بهذه الأحزاب إلى مستوى الطموحات الوطنية.. المواطن لم يشعر بعد بأن لديه أحزاباً سعت ولو بنصف خطوة إلى المطالبة بحقوقه واستقراره بل بالعكس وجدها دوماً تدافع عن ذاتها المجردة من مصلحة المواطن،هي دوماً كالببغاء لا تجيد غير التقليد السلبي لما يحدث خارج الحدود دون أن تعي ماهية المتغيرات وأسباب ونتائج ما يحدث لمجتمع من المجتمعات ، وهذا في حقيقة الأمر يعكس الفراغ القيمي والمنهجي الذي تستند إليه في صياغة أدوارها الوطنية.

لذلك فهي تتجاوز مصطلح حالة الفوضى الخلاقة غير أنها لا خلاقة ولا يحزنون- إلى الفوضى «الخراطة» المعتمدة على « الخرط» والتدليس واستفزاز كل القيم الاجتماعية المحققة للأمن والاستقرار.

لذا فلن يكون لهم ما يريدون إلا في حالة العودة الى رشدهم والعمل على إرساء القواعد الديمقراطية في منهجياتهم السلوكية والبرامجية والأدائية ،فيها فقط يمكنهم كسب الجماهير وتغيير ما يرون فيه ضرورة لتغييره ، وهذا لا يتأتى إلا عبر صناديق الاقتراع والتي لم يتبق لها سوى شهرين ، تلك الصناديق التي ما زالت تفقدهم وعيهم المثخن بهواجس الفشل.

نحن هنا نقول لهم: ليس من العيب أن تعترفوا بفشلكم، بل العيب استمراركم في العبث بمنجزات الوطن وأمنه واستقراره، وإن كنتم تريدونها فوضى فأنتم الجانون لنتائجها.

©Reuters

ميني اندن خلال العرض الأول لفيلمها الجديد (الميكانيكي) في هوليود بكاليفورنيا.

التوافقية السياسية

علي حسن الشاطر

الاختلاف والتباين في السجايا والرؤى والقناعات والمواقف والمصالح، حقيقة اجتماعية وتاريخية لا مفر منها، باعتبارها إحدى السنن الإلهية في بناء الكون والمجتمعات، ولا أحد باستطاعته محوها أو تجاهلها، ولا خيارات أمام البشر سوى الاعتراف والقبول بها والتكيف معها باعتبارها من الحتميات الضرورية لتنظيم الحياة والممارسات والسلوكيات العملية.

هذه الحقيقة تنطبق على الديمقراطيات الناشئة التي تعاني من الفراغ أو الضعف في بناها المؤسسية على الصعيدين الوطني والحزبي، وتتميز خارطتها السياسية والاجتماعية بالكثير من التمزقات والتباينات الاجتماعية، الفكرية، الإيديولوجية، الثقافية، الأخلاقية، وفي البرامج السياسية والحزبية «الخ» من التباينات المولدة للصراعات الداخلية؛ وهو ما يحتم بالضرورة الحوار كخيار وطني لا بديل عنه بين مختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي المتباينة للوصول إلى برنامج عمل مشترك تكون فيه الديمقراطية هدفاً مرحلياً لهذا التوافق الذي يفضي إلى تطوير آلياتها ومؤسساتها وتشريعاتها لتستوعب هذا الاختلاف والتباين، وتقلص إلى حد مقبول من حدة التناقضات واحتواء مخاطرها وآثارها السلبية على المجتمعات.

مجمل الديمقراطيات الناشئة التي لم تتجاوز بعد مرحلة الولادة، لا تزال في أمس الحاجة إلى إيجاد الأرضية الصلبة التي تقف عليها، عبر سلسلة طويلة ومتدرجة من الإصلاحات والتحديثات المواكبة لمستوى تطور المجتمعات وقابليتها العملية لاستيعابها وتحقيقها على أرض الواقع، وقد أكدت الكثير من التجارب حتى الآن أن الإصلاحات والتحديثات الديمقراطية الانتقائية الرامية لتوظيف العملية الديمقراطية كلعبة سياسية ظرفية، وتلك التي لا تستمد مضامينها وآلياتها وقوة فعلها ونجاحها من بيئتها الوطنية ستكون غير قابلة للتنفيذ لعجزها وعدم قابليتها استيعاب التباين والاختلاف السائد وتوفير الفرص المتساوية لكل الأطراف في المشاركة والمنافسة والتمثيل النيابي، والكثير من التجارب الديمقراطية سرعان ما تعرضت للتراجع والانتكاسة حين تم إحراق مراحل نموها الطبيعي، أو إخضاعها قسراً لخيارات تحديثية وإصلاحية انتقائية مستوحاة من تجارب شعوب وبلدان أخرى.

من الضرورة بمكان أن نعي جميعاً أن التجربة الديمقراطية ليست ظاهرة طبيعية محكومة مساراتها ومنظمة أفعالها وتأثيرها بقوانين كونية، ولا هي آلة ميكانيكية يمكن للعقل الفردي التحكم بعملها أو تطويرها وتحديثها أو استخدامها والاستغناء عنها عند الحاجة، ولكنها ظاهرة اجتماعية، سياسية، ثقافية وليدة واقعها وظرفها المكاني والزماني، حيث يستمر وجودها، ويتطور بنيانها وخصائصها من خلال هذا الواقع وبواسطته، ولذا فإن الإصلاحات الناجحة تمثل فعلاً موضوعياً يفرض وجوده كحتمية تاريخية ضرورية تعززها معطيات الواقع واشتراطاته واحتياجاته التنموية المرحلية، ليأتي بعدها دور المجتمع والنخب السياسية في استشفاف طبيعة ونوعية هذه الإصلاحات وضبط إيقاعاتها وتنظيم وتشريع آلياتها ووسائلها وتوفير الإمكانات والشروط اللازمة لنجاحها واستمرارها، وهذا يعني أن الإصلاحات الواقعية لم تكن في يوم من الأيام وتحت أي ظرف من الظروف، فعلاً ذاتياً محكوماً بالرغبات والأهواء والمصالح والأمزجة الفردية، وأية محاولة من هذا القبيل وإن تم فرضها مرحلياً بوسائل قسرية في هذا المجتمع أو ذاك، لا يكتب لها النجاح وتترتب عنها نتائج سلبية خطيرة ومدمرة على مسار العملية الديمقراطية وتحويلها من عملية إيجابية واعدة إلى عملية سلبية لها تداعياتها على مختلف مجالات الحياة.

ما من شك في Sأن التجربة الديمقراطية اليمنية مثل غيرها من التجارب الحديثة في المنطقة العربية، تعرضت للعديد من التحديات والإشكالات المعقدة الناجمة عن طبيعة الاختلافات والتباينات والتناقضات الحادة بين مختلف أقطاب العملية السياسية الديمقراطية، ونجاحها حتى الآن في تجاوز هذه التعقيدات بوسائل الحوار والواقعية الموضوعية التي خلقت، وفي مراحل مختلفة، توافقية سياسية توفرت من خلالها الضمانات والإمكانات لكل الأطراف لسلوك طريق عمل جماعي قانوني.. وإن كان في العديد من الحالات بشكل مؤقت إلا أنه مثل أفضل الخيارات العملية المتاحة ليتجاوز هذه الإشكالات الذاتية والانتقال المتدرج في تطوير العملية الديمقراطية والحفاظ عليها والحيلولة دون تراجعها أو انتكاستها.

لقد أفرزت هذه التجربة جملة من الدروس والخبرات العملية التراكمية التي يمكن استخلاص أهمها على النحو التالي:

أن الإصلاحات والتطويرات والإجراءات العملية المرحلية التي يتفق عليها الجميع يجب أن لا تكون على حساب التخلي الكلي أو الجزئي عن الإنجازات والمكاسب الديمقراطية التي سبق لها أن تحققت، وحتى لا يأتي التقدم والنجاح في قطاع تنموي محدد أو مستهدف على حساب التراجع أو الفشل في القطاعات الأخرى، أي اتفاقات أو تعديلات يجب أن تكون في ضوء المراجعة الشاملة لاحتياجات الديمقراطية التنموية في الحاضر والمستقبل، وموجهة أهدافها لأن تسهم في تعزيز فاعلية ووتيرة الإصلاحات والتحديثات في مختلف قطاعات التنمية الوطنية، ومستوعبة في الوقت ذاته لكل أشكال وقوى الحراك الاجتماعي المؤسسي المدني والسياسي وتناقضاتها الداخلية والبينية على الساحة، ومكرسة لأن تفتح المجال أمام الجميع للمشاركة والمنافسة وأن لا تكون في يوم من الأيام مكرسة لخدمة بعض الأطراف على حساب البعض الآخر.

أن تكون المراجعات والإصلاحات مبنية على أساس الفهم الواقعي لخصوصيات ومميزات وصعوبات التجربة الديمقراطية، والقراءة الدقيقة لسلبياتها وإيجابياتها، والتحديد الواضح لنقاط التقاطع والاختلاف بين مختلف أطراف العملية السياسية، والبحث عن نقاط التوافق والتقارب وجعلها قواسم مشتركة لصياغة رؤية توفيقية للمعالجات، مجسدة في مضامينها للمعايير التشريعية والإجرائية والأخلاقية التي تستوعب هذا الاختلاف، وتعزز في الوقت ذاته من مكانة ودور وفاعلية المؤسسات الرسمية والمدنية في العملية الديمقراطية.

عن صحيفة/ (الرياض) السعودية

في افتتاح حلقة النقاش الخاصة بمناصرة المشاركة السياسية للمرأة

الضلاعي: المرأة اليمنية تتميز بمنظورها الوطني وهي أكثر حرصاً على خدمة مجتمعها

عدن/دفاع صالح:
تصوير/عبدالواحد سيف:

ناقش المشاركون في حلقة النقاش الخاصة بمناصرة المشاركة السياسية للمرأة التي نظمتها يوم أمس اللجنة الوطنية للمرأة فرع عدن بدعم من منظمة الأمم المتحدة للمرأة - عدداً من الموضوعات المتصلة بورقة عمل مقدمة لحلقة النقاش تحت عنوان (أسس ووسائل تطبيق نظام الحصص (الكوتا) لتفعيل المشاركة السياسية للنساء في اليمن).

واستهدفت الحلقة النقاشية التي افتتحت بآيات من الذكر الحكيم خطباء مساجد ومرشدات وممثلين عن الأحزاب السياسية ومحامين وحقوقيين وقيادات نسائية وعدداً من المهتمين بقضايا المرأة.

وكانت ورقة العمل التي أعدها عبد المؤمن شجاع الدين من كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء وقدمتها نيابة عنه الأخت هدى عبد الواسع مديرة الدائرة السياسية للمرأة في اللجنة الوطنية - قد تناولت في مباحثها الأساس القانوني للمشاركة السياسية للمرأة في الاتفاقيات الدولية وكيفية استيعاب التشريعات اليمنية والدستور والقوانين لنظام الحصص وامكانية استيعاب نظام (الكوتا) ضمن اللوائح والقرارات الإدارية والاتفاقيات التي تبرمها الأحزاب السياسية، وكذا آثار المشاركة السياسية للمرأة والآثار السلبية لانعدام أو ضعف المشاركة.

وأوصت الورقة في ختام مباحثها كافة الجهات والمنظمات المعنية بالمشاركة السياسية للمرأة، بأن تسعى جاهدة إلى دراسة وبحث الدوائر الانتخابية التي من الممكن أن تكون مشاركة المرأة فيها مجدية.

وكان الأخ أحمد الضلاعي وكيل محافظة عدن لشؤون الاستثمار قد تحدث في افتتاح حلقة النقاش بكلمة أكد فيها الدور الفاعل للمرأة اليمنية في كل المجالات، منوهاً بأهمية مشاركتها السياسية.

وقال: "المرأة اليمنية اليوم تعزز مشاركتها في كل مناحي الحياة وهي تتميز بمنظورها الوطني وهي وتفاعلها مع قضايا الوطن وهي أكثر حرصاً على خدمة مجتمعها، وبالتأكيد القيادة السياسية تسعى بجهود مكثفة من أجل أن تحصل المرأة على النسبة المطلوبة في الانتخابات القادمة والتي نأمل أن يشارك فيها الجميع وأن نساهم في دعم المرأة المرشحة بروح وطنية وصادقة وسنكون سعداء بحصول المرأة على نسبة كبيرة في البرلمان" وأردف: "لايمكن الاستهانة بدور المرأة وقدراتها وامكانياتها، ولا ننسى العملية الإنتاجية ذات الأهمية الاقتصادية التي تقوم بها المرأة حتى وهي في منزلها".

وعبر في ختام كلمته عن سعادته للمشاركة في مثل هذه الحلقات النقاشية، متمنياً للمشاركين الاستفادة من معطيات ومخرجات الفعالية.

من جانبها أشارت الأخت إيمان عمر خالد في كلمة اللجنة الوطنية للمرأة فرع عدن إلى أن قضية المشاركة السياسية للمرأة، تعد مؤشراً رئيسياً من مؤشرات التطوير السياسي للمجتمع لصلتها الوثيقة بالتنمية الشاملة.

وقالت: "نحن نتطلع اليوم إلى تطبيق نظام (الكوتا) التي خصصت للمرأة نسبة 44 مقعداً في البرلمان ومن هذا نريد أن نستشعر بمسؤولية تنفيذ ذلك وتمكين المرأة من حق التمثيل في البرلمان ومجلس الشورى والسلطة المحلية".

وتمنت في ختام كلمتها أن تتوحد الرؤى للوقوف أمام المعوقات التي تعيق المرأة عن المشاركة السياسية وتهيئة المناخ المناسب لها لخوض المشاركة الحقيقية في الانتخابات القادمة.

فيما قدم المشاركون بعد استعراض ورقة العمل عدداً من المداخلات ذات الصلة بموضوع حلقة النقاش.

شرطة المعلا تقبض على منتحل شخصية طبيب

عدن/ياسمين أحمد علي :

لم تكن تعرف بأن ما جمعته من مال لعلاج ابنتها المصابة بالسرطان سيذهب سدى، ولم تكن تعرف بأن هناك أناساً ذهبت منهم الرحمة والحياء وأن الجشع قد ملأ قلوبهم وجعلهم يتحايلون على الآخرين وينصبون عليهم حتى وأن كان الثمن حياة أبرياء لا حول لهم ولا قوة، متناسين بأن الظلم ظلمات وأن المال الحرام يحرق ويهلك صاحبه ومن معه.

أحد الأشخاص يسكن في مديرية المعلا انتحل صفة دكتور ومندوب لإحدى المؤسسة الخيرية نصب على المجني عليها (ج ، ن ، م) وقال لها بأنه قرأ في إحدى الصحف بأن ابنتها تعاني من مرض السرطان وأنه والمؤسسة التي يطلق عليها (الـ ، خ) سوف تساعدها بمنحة علاجية إلى الأردن.

هذا ما قاله مصدر امني في شرطة المعلا لـ (14 أكتوبر) وفقاً لبلاغ المجني عليها.. مضيفاً بأن المجني عليها قالت أيضاً في بلاغها بأن الجاني / منتحل صفة الدكتور ومندوب المؤسسة (م، أ، ع) طلب منها مبلغ ألف وثلاثمائة دولار أمريكي ثمن تذكرة السفر والإقامة والعلاج .

شرطة المعلا ألقت القبض على المتهم وقالت بأن لديه قضايا سابقة وقد سجن من قبل.

وقد أحالت الشرطة القضية إلى النيابة لاتخاذ الإجراءات القانونية.

إضبط

في الجلسة الأولى لمحاكمة أفراد خلية أرحب المتهمة بالانتماء إلى تنظيم القاعدة،يوم أمس الأول، لم ينكر المتهم الأول ارتباطه بالقاعدة وتأثره بفكرها السلفي المتطرف. مشيراً إلى أنه كان قد قرر السفر إلى الصومال عبر الميناء، لكنه لم يتمكن من مغادرة اليمن بسبب ورود اسمه على قائمة المطلوبين أمنياً حيث كان عمره 17 عاما.

الجدير بالذكر إن أجهزة الأمن ألقت القبض على المتهم وغيره من أفراد الخلية بعد مواجهات مسلحة قبل عامين وجميعهم من مديرية أرحب في محافظة صنعاء، وكان المتهمون قد أعدوا العدة لارتكاب جرائم إرهابية بتخزين متفجرات وأسلحة ووسائل نقل واتصالات قبل إلقاء القبض عليهم في ديسمبر2009م.

قد يبدو كل ما تقدم اعتياديا في سياق أقوال المتهم الأول أثناء مثوله أمام المحكمة يوم الثلاثاء الماضي ، لكن أهم ما قاله في تقديرنا هو إفادته بأنه أثناء وجوده في مأرب إلى جانب (أبو علي الحارثي)، الذي لقي مصرعه قبل أربع سنوات، كان يتلقى دروساً في معهد سلفي.. الأمر الذي يسلط الضوء على العلاقة العضوية بين هذه المدارس وماكنة التطرف والإرهاب التي تهدد أمن واستقرار البلد.